

تقرير المراقبة الاقتصادية

في الضفة الغربية وقطاع غزة

١. نظرة عامة

الضفة الغربية تمكنهم من الدخول إلى المناطق التي تقع تحت السيطرة الإسرائيلية. علاوة على ذلك، تسمح إسرائيل لعدد قليل من المواطنين الإسرائيليين بالدخول إلى جنين وبلدات فلسطينية أخرى سيراً على الأقدام من أجل الشراء. وفي بعض الأيام، يُقدّر عدد الإسرائيليين الذين يدخلون إلى جنين في اليوم الواحد بحوالي ٢٠٠-٣٠٠ إسرائيلي مقارنة مع ١٠,٠٠٠ إسرائيلي كانوا يؤمون البلدة يوماً قبل اندلاع الانتفاضة الثانية وما نتج عنها من إغلاقات. وعلى الرغم من أن هذه التدابير موضع ترحيب إلا أنه لم يكن لها أثر هام على نشاط القطاع الخاص.

لقد انتهت إسرائيل من إقامة ستة نقاط عبور تجارية في الجدار العازل، وبمجرد أن تعمل نقاط العبور هذه بشكل كامل، سوف يُفرض على حركة المرور بين الضفة الغربية وإسرائيل أن تمر عبرها. ويتم فحص ونقل البضائع من وإلى المناطق الفلسطينية عن طريق استخدام نظام النقل ظهر إلى ظهر. وقد أفادت الحكومة الإسرائيلية أنه عند الانتهاء من إقامة الجدار العازل وعندما تصبح جميع نقاط العبور جاهزة للتشغيل، فإنها سوف تكون قادرة على تقليل الحواجز الداخلية. وفي حقيقة الأمر، يتم الآن تشغيل جميع نقاط العبور، لكن كما ذكرنا آنفاً، لم يتم تخفيف القيود المفروضة على الحركة الداخلية بطريقة مجدية. ولذا تشكل نقاط العبور عائقاً إضافياً أمام حركة التجارة الفلسطينية.

تستمر إسرائيل في إقامة الجدار العازل دون هوادة، وتتمسك الحكومة الإسرائيلية بدعم المستوطنات والشروع في بنائها. وبما أنه يمكن ربط أكثر القيود المفروضة على الحركة الداخلية بأمن المستوطنين مباشرة، يؤدي زيادة النشاط الاستيطاني مباشرة إلى المزيد من القيود على المجتمع والاقتصاد الفلسطيني. ووفقاً إلى أرقام نشرها الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي، ارتفع عدد السكان في المستوطنات بنسبة ٤,٧ بالمائة خلال عام ٢٠٠٨ مقارنة مع معدل النمو السكاني داخل الخط الأخضر والذي بلغ ١,٧ بالمائة. وأفادت حركة السلام الآن، وهي منظمة غير حكومية إسرائيلية ترصد النشاط الاستيطاني، بأنه خلال عام ٢٠٠٨ تم تشييد ١,٥١٨ بناء جديد داخل المستوطنات مقارنة مع ٨٦٠ وحدة سكنية خلال عام ٢٠٠٧، يقع حوالي ٣٩ بالمائة منها شرق الجدار العازل عميقاً داخل الضفة الغربية. وإضافة إلى الارتفاع الحقيقي في الأبنية، تضاعف ثمان مرات عدد عطاءات البناء التي صدرت من أجل إقامة أبنية جديدة داخل المستوطنات خلال عام ٢٠٠٨. ومؤخراً وتحديداً في شهر فبراير/ شباط ٢٠٠٩، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن موافقتها بناء ١,٤٠٠ وحدة سكنية جديدة في إحدى المستوطنات وتطوير ١٣٠ هكتار من الأراضي في مستوطنة أخرى. وكذلك في فبراير/ شباط، تم تسريب تقرير عن

١ لا توفر الحكومة الإسرائيلية معلومات حول النشاط الاستيطاني، ولذا يتحتم على البنك الدولي استخدام بيانات مأخوذة من المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية التي تبذل جهوداً جبارة من أجل تقدير أو قياس النشاط الاستيطاني.

واصل إجمالي الناتج الداخلي للفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة انخفاضه خلال عام ٢٠٠٨. وتشير التقديرات إلى ارتفاع في إجمالي الناتج الداخلي بلغ ٢٪ حيث جاء النمو من الضفة الغربية بينما استمر اقتصاد قطاع غزة في التدهور تحت وطأة الحصار الإسرائيلي المتواصل والغزو البري الأخير. وحافظت الحكومة الإسرائيلية على نظام القيود الاقتصادية التي تفرضها على الضفة الغربية، وخففت بشكل هامشي القيود المفروضة على التنقل داخل الضفة الغربية، بينما استمرت في بناء المستوطنات وإنشاء المعابر الاقتصادية التقييدية بين الضفة الغربية وإسرائيل. وقد ساعدت التدفقات الضخمة من المساعدات الخارجية في الحفاظ على إجمالي الناتج الداخلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ حجم الدعم إلى ميزانية السلطة الفلسطينية حوالي ١,٨ بليون دولار أمريكي، أي بنسبة ٨٠ بالمائة زيادة عن حجم الدعم خلال عام ٢٠٠٧. وعلى الرغم من انخفاض إجمالي الناتج الداخلي للفرد، كان دعم التطوير الإنمائي كبير جداً وحتى الدخل الشخصي المخصص للإنفاق في الضفة الغربية قد ازداد فعلاً. وعلى الرغم من نجاح السلطة الفلسطينية في تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، لم تستعد القاعدة الاقتصادية للإنتاج عافيتها، كما أن الاقتصاد الفلسطيني خاصة في قطاع غزة أصبح يعتمد على المساعدات أكثر فأكثر.

٢. الإغلاق والقيود الاقتصادية

انخفض مستوى العنف في الضفة الغربية إلى مستويات متدنية جداً، ومع هذا فقد قامت الحكومة الإسرائيلية بتخفيف نظام الإغلاق بشكل هامشي في الوقت الذي تواصل فيه تشديد القيود الاقتصادية وتوسيع المستوطنات. وقد تمكنت السلطة الفلسطينية من بسط سيطرتها الأمنية على أنحاء كثيرة داخل المنطقة مما أدى إلى وصول مستوى العنف إلى أدنى مستوياته منذ أعوام، غير أن إسرائيل استمرت في فرض نظام إغلاق صارم على الضفة الغربية، وفي الحقيقة قامت بتشيده أكثر. وقد أشار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في تقرير له أنه ابتداءً من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ كان هناك ٦٣٠ حاجزاً يعيق حركة الفلسطينيين الداخلية، مقارنة مع ٦١١ حاجزاً في نيسان/أبريل و ٥٨٠ حاجزاً في شباط/فبراير. وفي الجزء الأخير من سنة ٢٠٠٨، اتخذت الحكومة الإسرائيلية عدة تدابير من أجل تسهيل الحركة والوصول بين المناطق المختلفة داخل الضفة الغربية، وأزالت عدداً قليلاً من الحواجز وبدأت العديد من الحواجز العسكرية تفتح المجال للعبور أمام المواطنين الفلسطينيين. إضافة إلى ذلك، وخلال أيام الأعياد، جرى تمديد ساعات عمل الحواجز العسكرية، وصدرت العديد من التصاريح لسكان

السيناريو الأكثر تفاؤلاً لعام ٢٠٠٩ هو أن ينمو إجمالي الناتج الداخلي بنسبة ٥٪ كما جاء في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، مما يعني بدء انتعاش إجمالي الناتج الداخلي للفرد. ومن المفترض أن يأتي كافة النمو من الضفة الغربية بينما يستمر اقتصاد قطاع غزة في الركود. ونظراً إلى المستوى المنخفض الذي يبدأ منه النمو في الضفة الغربية، يمكن التصور أن يصل معدل النمو فيها إلى ٧ أو ٨ بالمائة، بل ويعتبر مثل هذا التصور متحفظاً إلى حد ما. ومع هذا، يتطلب وصول معدل النمو إلى ٥ بالمائة وقف الاقتتال الجاري في قطاع غزة بسرعة قبل أن ينتشر إلى الضفة الغربية أو يُضعف ثقة المستثمرين فيها. إضافة إلى ذلك، على السلطة الوطنية والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية أن تستمر في أعمالها التي أسفرت عن انتعاش طفيف في معدل النمو في الضفة الغربية خلال عام ٢٠٠٨. وفي حال لم يتم الوفاء بهذه الشروط، سوف يصبح النمو ضعيفاً جداً أو يتجه سلباً.

حافظ الاقتصاد الفلسطيني على بقائه من خلال التدفق الضخم للمساعدات الخارجية، والنمو الاقتصادي الذي حصل مؤخراً في الضفة الغربية هو نتيجة مباشرة لهذا التدفق، إلى جانب تزايد الأمن. وفي عام ٢٠٠٨، ازداد دعم الميزانية وحدها (بما في ذلك نفقات التنمية) بنسبة بلغت حوالي ٨٠ بالمائة عما كانت عليه عام ٢٠٠٧ حتى وصلت ما يقرب على ١,٨ بليون دولار أمريكي، وتعادل نحو ٣٠ بالمائة من إجمالي الناتج الداخلي. وقد استخدمت السلطة الوطنية كرم الجهات المانحة كي تدفع رواتب الموظفين والتخلص من المتأخرات إلى موظفي القطاع العام والقطاع الخاص والتي تراكمت خلال العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. وتفترض ميزانية عام ٢٠٠٩ أن الجهات المانحة سوف تحافظ على المستوى العالي لدعم الميزانية وتقتضي توفر أكثر من ١,٦ بليون دولار أمريكي من المساعدات خلال عام ٢٠٠٩، وأي فشل في تحقيق ذلك سوف يجبر السلطة الوطنية إما خفض الإنفاق على التنمية أو تراكم المتأخرات مرة أخرى، والذي من شأنه أن يؤثر سلباً على الاقتصاد الفلسطيني. كما شكل الاقتتال الأخير في قطاع غزة تحدياً آخر أمام السلطة الوطنية حيث لم يتم تقدير تكاليف إعادة الإعمار على نحو موثوق به، لكن في الوقت الذي تمت فيه كتابة هذا التقرير، كانت السلطة الوطنية تعدّ تكملة للميزانية تستدعي توفر ما مجموعه ١,٦٢٤ بليون دولار أمريكي، بما في ذلك ٣٠٠ مليون دولاراً إضافياً دعماً للميزانية.

وبشكل غير متوقع، هز التضخم المالي المرتفع والتذبذبات في سعر الصرف الاقتصاد الفلسطيني برمته. وقد ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة ٧ بالمائة خلال الفترة من كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٧ حتى نهاية الشهر. ووصل الارتفاع في قطاع غزة إلى ١٠,٢٩ بالمائة مقارنة مع ٤,٤٥ بالمائة فقط في باقي أنحاء الضفة الغربية. وقد ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في النصف الأول من السنة نظراً إلى الارتفاع المفاجئ في أسعار الغذاء والوقود، فضلاً عن التدفق الهائل للسيولة حيث تمكنت السلطة الوطنية من دفع الرواتب والتخلص من المتأخرات. وخلال النصف الأخير من السنة، ساعد الهبوط الحاد في أسعار الوقود وتخلص السلطة الوطنية من المتأخرات في خفض الأسعار، مما أسفر عن زيادة في مؤشر أسعار المستهلك بنسبة ٩,٨ بالمائة خلال العام. وكان هذا أعلى بكثير من النسبة المتوقعة عندما وضعت خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية. إضافة إلى ذلك، كان هناك تذبذبات حادة في سعر الدولار مقابل الشيقل حيث ارتفع سعر الشيقل بنسبة ٣٠ بالمائة مقابل

وجود قاعدة معلومات سرية حول النشاطات الاستيطانية جمعتها وزارة الدفاع الإسرائيلية إلى الصحافة الإسرائيلية. ويقدم التقرير تفاصيلاً حول عدم قانونية البناء الاستيطاني حتى بموجب القانون الإسرائيلي لأنه تمّ دون الحصول على تصريح بذلك أو لأنه أقيم على أراضي فلسطينية ذات ملكية خاصة.

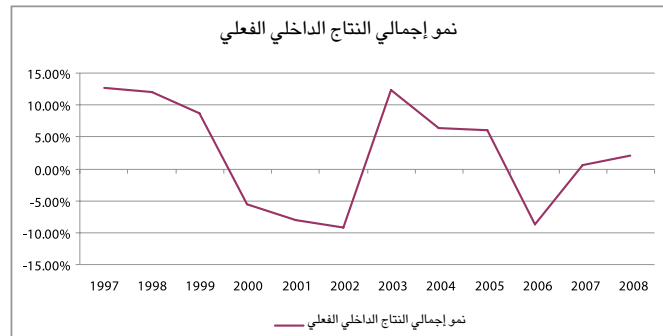
تستمر إسرائيل في فرض القيود الاقتصادية الصارمة على الاقتصاد الفلسطيني من أجل منع أو إعاقة الاستثمار الخاص. وإضافة إلى القيود على الحركة والتنقل، تسيطر الحكومة الإسرائيلية على جميع نقاط العبور البرية والبحرية، وعلى قدرة السكان الفلسطينيين على السفر والسكن. وفي غزة تقتصر المساحة المسموح فيها صيد السمك على ٣-٦ أميال بحرية قبالة الساحل، مما يؤدي إلى تراجع كميات الصيد وتضاؤل الثروة السمكية في المنطقة. وتحتل المنطقة العازلة على طول الحدود مع إسرائيل أكثر من ٣٠ بالمائة من أراضي قطاع غزة الصالحة للزراعة وجزء كبير منها محظور على الفلسطينيين أو أنها خطيرة جداً بالنسبة لهم. ولم يكن هناك أي تخفيف لهذه القيود خلال العام المنصرم، وفي بعض الأحيان أصبحت القيود أكثر شدة وصرامة.

٣. التطورات الاقتصادية

بحلول عام ٢٠٠٧ انخفض إجمالي الناتج الداخلي للفرد بحوالي ٢٨٪ عن ذروته عام ١٩٩٩. تشير تقديرات الجهاز الفلسطيني للإحصاء المركزي وصندوق النقد الدولي إلى ركود في النمو خلال عام ٢٠٠٧ بينما وصلت نسبة النمو خلال عام ٢٠٠٨ إلى ٢ بالمائة، وهذا بحد ذاته غير كافٍ ليحدث أي أثر يساهم في إنعاش نمو إجمالي الناتج الداخلي خاصة وأن معدل النمو السكاني السنوي يصل إلى ما يقارب على ٢ بالمائة. وقد عصفت الغزو العسكري البري الأخير في اقتصاد قطاع غزة والذي أصلاً تمّ تدميره بسبب الحصار الإسرائيلي الذي دام لسنوات طوال. تبعاً لذلك، فإن أي نمو حصل مهما كان صغيراً فقد حصل في الضفة الغربية. وفي مجتمعات ما بعد الصراع مثل منطقة البلقان، اتسمت مرحلة الانتعاش الاقتصادي بمعدلات نمو مضاعفة وثابتة بحيث تمكن الاقتصاد من الخروج حياً من أعماق الصراع. ونظراً إلى المستويات الدنيا التي غرق فيها القطاع الاقتصادي في الضفة الغربية، من المتوقع أن يكون هناك استجابة مماثلة لتلك التي حدثت في منطقة البلقان. وبالتالي تدل معدلات الانخفاض فعلاً على استمرار القيود التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني.

الشكل ١: النمو الاقتصادي ١٩٩٩-٢٠٠٨*

نمو إجمالي الناتج الداخلي



*المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وحسابات موظفي البنك الدولي

الجدول ١: إجمالي الناتج الداخلي الفعلي في بقية الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة (وفقاً إلى تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

| ٢٠٠٧* | ٢٠٠٦* | ٢٠٠٥* | ٢٠٠٢ | ١٩٩٩ | |
|---------|--------|---------|--------|---------|--|
| ٣٤٠,٨ | ٣٣٤ | ٣١٢,٦ | ٢٩٦,٦ | ٤٧٠,٧ | الزراعة والصيد |
| ٥٢٧,٣ | ٥٣١,١ | ٥٦٤,٨ | ٥٨٠ | ٦٥٥,٥ | التعدين والتصنيع والكهرباء والمياه |
| ٢١,٣ | ١٨ | ١٨,٣ | ٢٣ | ٣٥,٧ | التعدين والمحاجر |
| ٤٢٦,٠ | ٤٤٤ | ٤٧٦,٥ | ٤٧٦,٣ | ٥٦٦,٤ | التصنيع |
| ٧٠,٠ | ٦٩,١ | ٧٠,٠ | ٧٠,٧ | ٥٣,٤ | إمدادات الكهرباء والمياه |
| ١٠٣,٨ | ١٠٤ | ١١٩,٤ | ٦٧,٥ | ٦١٦,٩ | أعمال البناء |
| ٤١١,٦ | ٣٨٢,٧ | ٣٧٣,٩ | ٣٥٠ | ٥٣٧,٨ | تجارة الجملة والتجزئة |
| ٤٧٨,٥ | ٤٦٦ | ٤٦١,٥ | ٣٤٩,٦ | ٢٣١,٠ | النقل والتخزين والاتصالات |
| ١٩٢,٥ | ١٨٦,٧ | ١٨٧,٤ | ١٤٩,٩ | ١٦٩,١ | الوساطة المالية |
| ٩٠٦,١ | ٩٤٠,٢ | ١.١٠٠,٢ | ٨٩٩,١ | ٩٩٠,٨ | خدمات أخرى |
| ٣٤٣,٢ | ٤٤٧,٨ | ٤٤٦,٨ | ٣٩٣,٧ | ٤٤٤,٣ | العقارات والتأجير وخدمات تجارية |
| ٤٣,٩ | ٤٣,٦ | ٤٣,٢ | ٣٣,٢ | ٢٨,٣ | خدمات مجتمعية واجتماعية وشخصية |
| ٦٧,٨ | ٦٧,٠ | ٦٨,١ | ٦٠,٧ | ١٢٨,٠ | الفنادق والمطاعم |
| ٣١٤,٨ | ٢٥٥,٣ | ٣٤٢,٥ | ٢٨٧,٧ | ٢٦٢,٤ | التعليم |
| ١٣٦,٤ | ١٣٦,٥ | ١٩٩,٦ | ١٢٤,٨ | ١٢٧,٨ | الصحة والعمل الاجتماعي |
| ٥٧٠,٠ | ٥٥٢,٧ | ٧٩٦,١ | ٥٧٨,١ | ٤٩٧,٧ | الإدارة العامة والدفاع |
| ٨,٦ | ٨,٧ | ٨,٥ | ٨,٢ | ٨,٧ | الأسر والأشخاص العاملين فيها |
| -١٢٩,٨ | -١٣٨,٣ | -١٣٩,٦ | -١٠٩,٦ | -١٢٩,٥ | أقل: خدمات الوساطة المالية التي يتم قياسها بطريقة غير مباشرة |
| ٢٨٤,٠ | ٢٨٤,٩ | ٢٧٤,٢ | ٧٥,٨ | ٢٠٨,٦ | زيادة: الرسوم الجمركية |
| ٤٥٠,٠ | ٤٥٤,٣ | ٤٤٣,٦ | ٣٣٨,٢ | ٢٥٤,٤ | زيادة: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات |
| ٤.١٣٣,٤ | ٤١٠٧,٠ | ٤٥٠٢,٧ | ٣٥٥٦,٤ | ٤.٥١١,٧ | إجمالي الناتج الداخلي |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
السنة ١٩٩٧

*النسخة المنقحة الثانية

**النسخة المنقحة الأولى

لقد دمر الغزو البري الأخير عدداً كبيراً من أسهم رأس المال المتبقية وأدى إلى إغلاق العديد من المشاريع التي تمكنت من مواصلة أعمالها. وقد ساعد إغلاق المؤسسات التجارية على إلحاق الضرر بالاقتصاد، ويؤكد إغلاق المشاريع أنها لن تكون قادرة على استعادة عافيتها سريعاً بمجرد تحسن الأحوال. ويقدر تقييم أولي أجراه المجلس التنسيقي للقطاع الخاص بأن الاقتران الأخير أسفر عن خسائر بلغت قيمتها ١٤٠ مليون دولار في المؤسسات التجارية في قطاع غزة. وكذلك عانى القطاع الزراعي من خسائر جمة حيث تشير تقديرات السلطة الوطنية إلى أنه تم تدمير حوالي ١٧ بالمائة من مجموع الأراضي المزروعة بشكل كامل وأن حجم الأضرار الإجمالي لهذا القطاع بلغت حوالي ١٨٠ مليون دولار أمريكي.

الدولار الأمريكي خلال النصف الأخير من السنة. وبشكل عام ارتفعت قيمة سعر صرف الشيقل بحوالي ١٥٪ خلال عام ٢٠٠٨. وحيث تأتي مساعدات الجهات المانحة بالدولار وكثير من الناس ورجال الأعمال يخطون ويوفرون أموالهم بالدولار، كان لهذه التبدلات أثر كبير على الاقتصاد الفلسطيني.

أظهر الاستثمار علامات انتعاش قليلة خلال العام المنصرم. وإنه من الصعب معرفة حجم الاستثمارات العامة على وجه الدقة حيث أن معظمها مشاريع يتم تمويلها من مصادر خارجية والتي غالباً ما لا يتم التصريح بها إلى وزارة المالية. دعت ميزانية عام ٢٠٠٨ إلى توفر أكثر من ٥٥٠ مليون دولار أمريكي من أجل نفقات التنمية غير أن التقديرات الحالية تشير إلى توفر ما يقرب على ٢٥٠ مليون دولار أمريكي فقط. ولا ينشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أرقاماً حول الاستثمار الخاص، لكن تشير الإحصاءات النقدية إلى أنها منخفضة. وقد انخفضت المطالبات على القطاع الخاص بنسبة تزيد عن ٦ بالمائة إلى نحو ١,٣٧ مليون دولار أمريكي خلال النصف الأول من السنة. وفي نفس الوقت، ارتفعت ودائع القطاع الخاص من ٤,١ بليون دولار أمريكي إلى ٥,١ بليون دولار أمريكي مما أدى إلى انخفاض صافي المطالبات على القطاع الخاص إلى أكثر من بليون دولار أمريكي. إضافة إلى ذلك، وصل صافي سداد الديون المستحقة على السلطة الوطنية إلى البنوك إلى ٢٨ مليون دولار أمريكي. وهذا الانسحاب الكبير للسيولة من الاقتصاد يعوّض كثيراً عن المساعدات الخارجية، ويشير إلى استعداد المستثمرين على المجازفة والاقتراض من الجهاز المصرفي.

وبما يتلائم مع الحاجة إلى الاقتراض، يستمر المردود الاقتصادي في الهبوط. لا تتوفر أرقام لعام ٢٠٠٨، لكن وفقاً إلى تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠٠٧، وصل ناتج الصناعات التحويلية إلى ما يقارب على ١,٨ بالمائة أقل من عام ٢٠٠٦، وأقل بنسبة ٢٣٪ من عام ١٩٩٩ (أنظر جدول ١). من ناحية أخرى، بدأ الناتج الزراعي يتعافى تدريجياً بعد هبوطه عام ٢٠٠٢ لكنه يبقى أقل من ذروته عام ١٩٩٩ بنسبة ٢٨ بالمائة. ويدل النمو الضئيل الذي شهده قطاع أعمال البناء خلال السنوات الأربع الأخيرة والذي وصل إلى أقل من ٢٠ بالمائة من حجمه عام ١٩٩٩ إلى النقص الكبير في الاستثمار. ومؤخراً تم الإعلان عن مشاريع إسكان في الضفة الغربية، بما في ذلك مشروع بناء مساكن جديدة شمال محافظة رام الله تتطلب ما يزيد على ٥٠٠ مليون دولار أمريكي في استثمارات القطاع الخاص. وفي حال أتت حقيقة هذه المشاريع بثمارها فإنها سوف تشكل دفعة كبيرة إلى قطاع البناء والاقتصاد الفلسطيني برتمته. وعلى الرغم من انفصال الجهاز المالي في الضفة الغربية وقطاع غزة عن الجهاز المالي الدولي، قد تؤثر الأزمة المالية العالمية على تمويل مشاريع الإسكان.

الجدول ٢: الهبوط الاقتصادي في غزة

| حزيران/ يونيو قبل فك الارتباط ٢٠٠٧ | الأسبوع الأول، تموز/ يوليو ٢٠٠٧ | تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧ | كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٧ | آذار/ مارس ٢٠٠٨ | حزيران/ يونيو ٢٠٠٨ | كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٨* |
|--|---------------------------------------|----------------------------|---------------------------|--------------------|-----------------------|----------------------------|
| ٣,٩٠٠ | ٧٨٠ | ٢٥٠ | ١٩٥ | ١٣٠ | ٩٠ | ٢٠٠ |
| ٣٥,٠٠٠ | ٤,٢٠٠ | ٢,٠٠٠ | ١,٧٥٠ | ١٣٠٠ | ٨٦٠ | ١٩٠٠ |
| ٧٤٨ (بضائع محملة في شاحنات) | . | . | . | . | . | . |

المصدر: مركز التجارة الفلسطيني، مقابلات مع شركات تجارية محلية.

* تم الحصول على هذه الأرقام قبل الغزو البري في ٢٧ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٨.

ارتفعت نسبة البطالة في الضفة الغربية من ١٧,٧ بالمائة في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠,٧ بالمائة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، وتشير تقارير صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع نسبة البطالة في غزة من ٢٩,٧ بالمائة إلى حوالي ٤١,٩ بالمائة^٢. ولا تقدم هذه الأرقام صورة دقيقة حول الأثر الكامل للأزمة الاقتصادية لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار العاملين المنخرطين في العمالة غير الكاملة مثل الأعداد الكبيرة من العاملين الذين لجأوا للعمل في أعمال عائلية غير مدفوعة الأجر أو الزراعة الموسمية. كما لا تشمل هذه الأرقام العاملين الذين فقدوا حماسهم للعمل والذين تركوا القوى العاملة^٣. ومعدلات المشاركة في القوى العاملة منخفضة وتستمر في الهبوط، وقد انخفضت من ٤٤ بالمائة في الضفة الغربية في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى ٤٣,٤ بالمائة في الثلث الأخير من عام ٢٠٠٨، أما في قطاع غزة فقد بقيت ثابتة على ٣٨ بالمائة. وسوف يزيد عدد العمال الذين فقدوا الحماسة للعمل من معدل البطالة إلى ٢٦,٤ بالمائة في الضفة الغربية و ٤٦,١ بالمائة في قطاع غزة^٤.

٢ لا تتوفر ارقاماً للربع الأخير من السنة. ولا شك في أن الغزو البري الأخير قد تسبب في ترك كثير من الناس لأعمالهم. ومع هذا، يقدم هذا الجزء صورة جيدة عن الأضرار الهيكلية التي أصابت قطاع غزة بسبب الإغلاق الذي دام شهراً عدة.

٣ لا تشمل أرقام العمالة غير الكاملة العدد الكبير من العمال "الذين يتغيبون عن أعمالهم الاعتيادية". ووفقاً إلى حسابات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، من المفترض أن يكون هؤلاء العمال متغيبين عن أعمالهم مؤقتاً بسبب المرض، أو وقف العمل، أو كارثة طبيعية، أو أي سبب آخر، لكنهم في نفس الوقت ما يزالوا يتلقون رواتبهم. وتقدر وكالة الغوث الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بأن حوالي ٤٥,٠٠٠ فلسطيني في قطاع غزة قد أصبحوا عمالاً "متغيبين" عن العمل منذ النصف الأول من عام ٢٠٠٧.

٤ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، ٢٠٠٨.



تقييم الاقتصاد الكلي والمالية العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة من قبل صندوق النقد الدولي

١- مقدمة

النفقات على فاتورة الأجور وانخفاض الإعانات المقدمة للمرافق. وقد جاء العجز أقل من المتوقع في موازنة عام ٢٠٠٨ على أساس الالتزام، لكنه جاء أعلى بقدر بسيط على الأساس النقدي بسبب تركيز سداد المبالغ متأخرة الدفع.

تم أيضا تعزيز نظام الإدارة المالية العامة. فقد أنشئت دائرة المحاسب العام في وزارة المالية وتم وضع نظام محوسب جديد للأعمال المحاسبية لربط وزارة المالية بالوزارات التنفيذية، وذلك مع التحسين المستمر في دمج الموازين الجارية والتطويرية. وتشمل خطة العمل التي وضعتها وزارة المالية لعام ٢٠٠٩ (أ) ضمان ربط جميع الوزارات التنفيذية بالنظام المحوسب للأعمال المحاسبية؛ (ب) إنشاء وحدة تختص بإدارة النقد والدين تكون تابعة لدائرة المحاسب العام بهدف تحديد أولويات الإنفاق والحد من تراكم المبالغ متأخرة الدفع؛ (ج) عرض موازنة عام ٢٠١٠ وفق تصنيف اقتصادي معدل يتوافق مع المعايير الدولية.

تتوقع موازنة عام ٢٠٠٩ استمرار الانخفاض في العجز المتكرر وتحول في تركيبة النفقات من الأجور والمعونات نحو النفقات غير المتعلقة بالأجور والنفقات الرأسمالية. وحيث تم استكمال الموازنة قبل نشوب الحرب في غزة، فإنه سيتم وضع «موازنة تكميلية» منفصلة تأخذ بعين الاعتبار احتياجات إعادة إعمار وتأهيل مرافق المياه في غزة. وتتضمن الخصائص الرئيسية لموازنة عام ٢٠٠٩ القيود المفروضة على الأجور وإلغاء معونات دعم الخدمات إلى جانب ارتفاع كبير في حصة مشاريع التنمية من إجمالي النفقات. ونتيجة لذلك، يُتوقع حدوث انخفاض كبير في متطلبات التمويل الخارجي للموازنة الجارية في عام ٢٠٠٩ بما يقارب ١٠ مليون دولار (باستثناء نفقات الموازنة التكميلية المتعلقة بغزة).

٣- تطورات القطاع المصرفي

ورغم أن الأزمة المالية العالمية لم تطل تأثيراتها البنوك المحلية بقدر كبير، لا يزال نمو الودائع والائتمان المقدم للقطاع الخاص مقيدا جراء تراجع النشاط الاقتصادي. فقد تقلصت ودائع القطاع الخاص فعليا بحوالي ٦٪ خلال السنة حتى سبتمبر ٢٠٠٨. ونظرا لممارسات الإقراض المتحفظة للبنوك والطلب المحدود على الاستثمار، لا يزال توظيف الودائع موجهة في معظمه إلى الخارج، مع انخفاض الائتمان المقدم للقطاع الخاص (كحصة من ودائع القطاع الخاص) إلى ٢٥٪ في شهر سبتمبر ٢٠٠٨ (مقارنة مع

سيطرت على المشهد الاقتصادي والسياسي في عام ٢٠٠٨ ومنذ أوائل عام ٢٠٠٩ حالة من التردّي المؤسف على غير المأمول في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية. فمن منطلق المخاوف الأمنية في الضفة الغربية، شددت إسرائيل القيود المفروضة على الحركة والعبور عما كانت عليه في عام ٢٠٠٧، وواصلت التوسع في بناء المستوطنات. وشهد الوضع الاقتصادي والإنساني في غزة تدهورا ملحوظا جراء إندلاع الحرب وزيادة العزلة. ونظرا لمنع دخول أوراق النقد إلى غزة، تراجعت ثقة المودعين في بنوكها، وزاد عجز المواطنين عن تلبية احتياجاتهم الأساسية. وأدت طفرة التضخم التي انحسرت في وقت لاحق من عام ٢٠٠٨ إلى تدني مداخيل الأسر المعيشية وارتفاع تكاليف الإنتاج. وجاء تحسن الأوضاع الأمنية في مدن الضفة الغربية وزيادة مساعدات المانحين الداعمة للموازنة بما تجاوز المستوى المتوقع لها ليخفف إلى حد ما من التأثير السلبي لهذه العوامل على النمو.

ورغم صعوبة الظروف على أرض الواقع، فقد واصلت السلطة الفلسطينية جهودها في مجال بناء المؤسسات واعتماد سياسات حذرة للمالية العامة وإجراء الإصلاحات المطلوبة. فقد تم إتباع سياسة صارمة لتوظيف العمالة، كما تم تجميد معدلات الأجور بشكل شبه كامل، واتخذت تدابير لتحسين سداد فواتير المرافق. ومنذ مجيء حكومة رئيس الوزراء فياض، حققت السلطة الفلسطينية إنجازات كبيرة في تعزيز نظام الإدارة المالية العامة، مما يساعد في تحديد أولويات الإنفاق وتحسين جودته.

وهناك حاجة ملحة لتأمين مساعدات خارجية كافية لتمويل عجز الموازنة في عام ٢٠٠٩. سيؤدي انخفاض عجز الموازنة، مقترنا بتركيز تسديد المبالغ متأخرة الدفع في عام ٢٠٠٨، إلى تقلص كبير في متطلبات التمويل الخارجي المتكرر - كما ظهرت في موازنة ٢٠٠٩ - حتى تصل إلى ١,٢ مليار دولار مقارنة بما مجموعه ١,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨. وسوف يسهل ذلك على المانحين تغطية الزيادة في الاستثمار العام، التي تُقدّر بمبلغ ٠,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، بالإضافة إلى النفقات لمعالجة الأضرار التي تسببت بها حرب غزة. ويُقدّر الإنفاق الأخير مبدئيا، المتوقع عرضه في موازنة تكميلية في الوقت المناسب، بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار في النفقات الطارئة لغزة في عام ٢٠٠٩، و ١,٣ مليار دولار لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ لمعالجة مسألة إعادة إعمار مرافق المياه في غزة.

٢- التطورات المالية

واصلت السلطة الفلسطينية ضبط أوضاع المالية العامة في عام ٢٠٠٨. وتشير التقديرات إلى أن العجز المالي المتكرر على أساس الالتزامات قد هبط من ٢٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٧ إلى ١٩٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٨، الأمر الذي يعكس المزيد من قيود

١ مزيد من التفاصيل حول التحليل والتقييم، انظر تقرير خبراء صندوق النقد الدولي بعنوان «إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة - الاستعراض الثالث للتقدم المحرز»، الذي قام بإعداده فريق مؤلف من أسامة كنعان (رئيس البعثة) وريينا باتشارية ورومان زيتيك. تُنشر جميع تقارير خبراء صندوق النقد الدولي المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة باللغتين الإنجليزية والعربية على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي (www.imf.org/wbg).

المواصفات. وقد أحرزت سلطة النقد الفلسطينية تقدماً ملموساً خلال عام ٢٠٠٨ في مجال الإصلاح الداخلي وبناء القدرات، بما في ذلك تعزيز الإطار الرقابي والحوكمة. وتم إنشاء قسم للسلامة المالية الكلية، كما تم إحراز تقدم في إنشاء نظام تحذير مبكر. ويسمح سجل الائتمان الجديد للبنوك بتقييم المخاطر بشكل أفضل وتقليل الضمانات الإضافية المطلوبة وتحسين تدفق الائتمان. وجرى أيضاً تعزيز الإطار القانوني المالي. وقد بدأ العمل بقانون مكافحة غسيل الأموال منذ عام ٢٠٠٧، ويُتوقع تشريع قانون مصرفي جديد وقانون جديد للبنك المركزي في عام ٢٠٠٩.

٤- المشهد الاقتصادي الكلي متوسط الأجل

تم تطوير سيناريو اقتصادي كلي متوسط الأجل يشمل جميع الأطراف (السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية والمانحين) ويدفع عملية السلام قدماً كما يدعم الإصلاحات وبناء المؤسسات التي تسهم بدورها في دعم وتعزيز النمو. ويفترض هذا السيناريو تحديداً: (١) أن هناك تخفيف في الحصار المفروض على غزة وتخفيف للقيود المفروضة على الحركة والعبور في الضفة الغربية، الأمر الذي يؤدي إلى تعافي الصادرات والاستثمار الخاص والتعجيل في تنفيذ برنامج الاستثمار العام وإتاحة إعادة الإعمار وإعادة التأهيل في قطاع غزة؛ (٢) تستمر السلطة الفلسطينية في سياستها المالية الرشيدة على أساس خطة نفقات صارمة؛ (٣) يقدم المانحون مساعدات مالية كافية في الوقت المناسب من أجل تغطية عجز الموازنة الجارية والاحتياجات المتزايدة للاستثمار وإعادة الإعمار.

وفي ظل السيناريو الأساسي الذي يستند إلى الافتراضات وتوقعات السياسات المشار إليها أعلاه، سيرتفع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من نحو ٢٪ في عام ٢٠٠٨ إلى ٥٪ في عام ٢٠٠٩، وإلى ٦,٥٪ في عام ٢٠١٠ وإلى ٧,٥٪ في العام ٢٠١١ (انظر الجدول أدناه). ورغم أن التجارة مع إسرائيل يمكن أن تتأثر بتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي (مع بقاء الأوضاع الأخرى على حالها)، إلا أن إرخاء القيود سيكون له تأثير أقوى من ذلك بكثير على توقعات النمو في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما أن زيادة الاستثمارات التي يمولها المانحون واستثمارات القطاع الخاص ينبغي أن تعادل أثر تخفيف العجز والديون وأن ترسي الأسس اللازمة للنمو المستدام على المدى الطويل. وستنخفض حصة الاستهلاك العام من إجمالي الناتج المحلي، الأمر الذي يتيح معدل مرتفع من الاستثمار العام ويقلص في نفس الوقت من الاعتماد على التمويل الخارجي. إن تعافي الصادرات من مستوياتها المتدنية وحجم الطلب الكبير على المواد الخام ورأس المال والنمو الحقيقي في الاستيراد والتصدير، الذي يعكس تخفيف القيود المفروضة على الحدود، سيبلغ ما نسبته ٩٪ إلى ١٠٪ خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١.

ورغم أن الانتعاش المتوقع يبدو باعنا على الإعجاب، إلا أنه يظل قاصراً عن إعادة المستويات المعيشية إلى ما كانت عليه قبل عمليات الإغلاق في العام ٢٠٠٠. فالتقديرات تشير إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة تراكمية بلغت ١٣٪ منذ فرض القيود الإسرائيلية على الحركة والعبور في العام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٨ (أو بنسبة تراكمية بلغت ٣٤٪ من نصيب الفرد بالقيمة الحقيقية)، مما يشير إلى أن مستوى الدخل في الاقتصاد الفلسطيني هو أقل بكثير من إمكاناته. وحتى مع

٣٩٪ في نهاية عام ٢٠٠٦ و ٣٠٪ في نهاية عام ٢٠٠٧). ولا تزال هناك مخاطر على الميزانيات العمومية لبعض البنوك، وهي ناجمة بالدرجة الأولى عن عزل قطاع غزة وتدهور الأوضاع الأمنية فيه.

إن فرض القيود الصارمة خلال السنة الماضية من قبل الحكومة الإسرائيلية على دخول أوراق النقد إلى غزة إنما يترك أثراً سلبياً خطيراً على اقتصاد قطاع غزة. ونتيجة لهذه القيود، فإن أوراق النقد المتوافرة لدى البنوك أصبحت أقل بكثير مما يلزم لتلبية المطالب النقدية للعملاء المحليين، بما في ذلك رواتب العاملين لدى السلطة الفلسطينية والمساعدات الإنسانية. وقد ترتب على النقص الناتج في أوراق النقد عواقب خطيرة في عدة جوانب: (١) إذ أدت القيود النقدية الإضافية على السيولة لدى الأسر إلى تقليص قدرتها على تغطية الاحتياجات الأساسية، بالإضافة إلى العواقب غير المباشرة على الأسر الأخرى نتيجة نقص أوراق النقد اللازمة لبرامج موجهة إلى أشد المجموعات ضعفاً في غزة يديرها البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأونروا؛ (٢) أدى الهبوط الثابت في احتياطات البنوك من أوراق النقد إلى الإقدام على اكتناز أوراق النقد كما أثر بشكل سلبي على ثقة الجمهور في قدرته على سحب أوراق النقد من البنوك، وأضعف بالتالي من فعالية البنوك وجدواها؛ (٣) نتج عن القيود النقدية أيضاً تحويل وجهه الموارد النادرة من البنوك إلى قنوات غير رسمية وغير خاضعة للتنظيم. وقد أدى هذا إلى إضعاف أهمية وفعالية الإطار الإحترازي الذي وضعته سلطة النقد الفلسطينية وما وضعته من أنظمة لمكافحة غسيل الأموال والأنشطة الإرهابية. لذلك، فإن إزالة القيود النقدية سيكون أمراً أساسياً لمنع المزيد من تدهور المعايير المعيشية وحماية جدوى البنوك وفعاليتها ومنع التحويل المستمر للموارد نحو الأنشطة غير المنظمة.

تأثرت أيضاً التوقعات المالية في غزة بشكل سلبي بقطع البنوك الإسرائيلية لعلاقات المراسلين والمقاصة مع بنوك غزة. في الأول من يناير ٢٠٠٩، قام اثنان من البنوك التجارية الإسرائيلية (هما بنك هابوعاليم وبنك الخضم) بقطع كافة خدمات المراسلين والمقاصة مع البنوك العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة فيما يخص المعاملات بالشيكل الإسرائيلي، ويوجد الآن مخاطرة قطع تلك العلاقات مع بنوك الضفة الغربية أيضاً. ومن شأن هذا الإجراء أن يعرقل بشدة عمل الجهاز المصرفي الفلسطيني وأن يقلص بقدر مهم ربحية تلك البنوك. كما يؤدي أيضاً إلى تحويل وجهه الموارد من الجهاز المصرفي إلى القنوات غير الرسمية وغير الخاضعة للتنظيم. وسوف ترتفع تكلفة المعاملات المصرفية ارتفاعاً ملحوظاً، حيث سيتعين تقويم تلك المعاملات بعملات غير الشيكال وتسويتها عن طريق البنوك القائمة في مراكز خارجية. ومن شأن ذلك أن يوسع نطاق استخدام أوراق النقد والتحويلات الدولية غير الرسمية (بما في ذلك من خلال «نظام الحوالة»)، وهي قنوات تعتبر مراقبتها أصعب بكثير من مراقبة المعاملات المصرفية. لذلك فإنه من المهم التوصل إلى ترتيب معين بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي يضمن حصول البنوك الفلسطينية على خدمات المراسلين من البنوك الإسرائيلية دون أية عوائق.

واصلت سلطة النقد الفلسطينية إجراء إصلاحاتها المؤسسية. وتهدف هذه الإصلاحات، التي تلقى مساعدة فنية من صندوق النقد الدولي، إلى إحداث تحول في تنظيم هذه السلطة وعملياتها وتحقيق هدف متوسط الأجل يتمثل في أن تصبح السلطة بنكا مركزياً مكتمل

افتراض تخفيف القيود الإسرائيلية بدءاً من عام ٢٠٠٩، سيبقى الدخل الحقيقي لكل شخص في العام ٢٠١١ أقل بحوالي ٢٧٪ من مستواه في العام ٢٠٠٠. وسيبقى معدل البطالة مرتفعاً بنسبة ٢٣٪ في العام ٢٠١١، مقارنة مع ١١٪ في العام ٢٠٠٠.

تخضع التوقعات المشار إليها أعلاه لمخاطر استمرار توقف عملية السلام، مع استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة والقيود الإسرائيلية المفروضة في الضفة الغربية. وفي ضوء هذه المخاطر، تم وضع سيناريو «متشائم» يفترض استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة والقيود الإسرائيلية، مما يعوق حركة التجارة والاستثمار الخاص. ومن شأن استمرار القيود المفروضة على واردات السلع الرأسمالية والمواد الخام ومرور الأفراد أن يخفض وتيرة تنفيذ برنامج الاستثمار العام الذي يموله المانحون وتيرة إعادة الإعمار في غزة. وسيكون لهذا أثر سلبي على النمو طويل الأجل، بالإضافة إلى تأثيره المباشر على نشاط القطاع الخاص (انظر الجدول والشكل أدناه). وبموجب هذا السيناريو، من المرجح أن يستمر الانخفاض في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، حيث يمكن أن ينخفض بنسبة تبلغ في المتوسط ١,٢٪ كل سنة خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١. وسيرتفع معدل البطالة من ٢٤٪ في عام ٢٠٠٨ إلى أكثر من ٣٠٪ بحلول عام ٢٠١١.

٥- ملاحظات ختامية

لا بد من التعاون الوثيق بين الأطراف الثلاثة (السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية والمانحين) لاحتواء المخاطر الجسيمة التي تكتنف آفاق الاقتصاد الكلي والمالية العامة بالنسبة لعام ٢٠٠٩ وما بعده:

• يمكن أن يؤدي بطء التقدم في عملية السلام إلى جانب استمرار القيود المفروضة على الحركة والعبور إلى المزيد من إبطاء تعافي نشاط القطاع الخاص وإعاقة الاستثمار العام وعملية إعادة الإعمار. ومن شأن هذا

أن يحد من نمو الدخل وتوظيف العمالة، وينشئ مصاعب أكبر أمام السلطة الفلسطينية في سعيها المستمر للحد من الإنفاق. وعلى وجه الخصوص، ستنشأ صعوبات أكبر أمام تقييد الأجور الحقيقية ورفع معدلات تحصيل الإيرادات المستحقة عن المرافق وتخفيض الإنفاق الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة، بما يؤدي إليه من تردي الوضع الإنساني فيها، سيزيد من الإنفاق الطارئ ويحول الموارد بعيداً عن المجالات المعززة للنمو.

• من الضروري ضمان الحصول على مساعدات إضافية من المانحين فوراً من أجل تغطية احتياجات التمويل المتكررة الخارجية لعام ٢٠٠٩. وفي حال لم يكن من الممكن الحصول على أموال كافية، فإن السلطة الفلسطينية سوف تحتاج إلى تقليص نفقاتها النقدية والمبالغ متأخرة الدفع المتراكمة، بما في ذلك على الأجور. وسوف يكون التعاون الوثيق فيما بين المانحين وكذلك بين المانحين والسلطة الفلسطينية مطلباً ضرورياً لضمان صرف أموال كافية في الوقت المناسب لأغراض الموازنة الجارية.

• ينبغي ألا يتسبب السعي إلى زيادة الدعم من المانحين لإعادة إعمار غزة في صرف الانتباه عن الحاجة الماسة لتمويل الموازنة الجارية. فقد أصبح من الصعب بالفعل على السلطة الفلسطينية منذ ديسمبر ٢٠٠٨ جمع أموال كافية من المانحين لتغطية فاتورة الأجور والإنفاق الجاري الأساسي. فقد تم توجيه حوالي نصف الإنفاق الجاري للسلطة الفلسطينية في السنوات الأخيرة في غزة، بما في ذلك عن طريق الأجور والمساعدة الاجتماعية. وقد أصبح دفع هذه الالتزامات، التي تُدفع معظمها بشكل مباشر من خلال الحسابات البنكية للمستفيدين المعينين، يشكل الآن أكفاً شبكة أمان اجتماعي مطبقة في غزة.

• وقد أدى نقص أوراق النقد إلى صعوبات أكبر على سكان غزة في تغطية احتياجاتهم الأساسية. ويواجه المزيد من سكان غزة خطر التردّي إلى ما تحت خط الفقر إذا لم يتوافر التمويل الكامل للموازنة الجارية، مع ضمان ترجمة هذا التمويل إلى أوراق نقد يتلقاها العاملون والمستفيدون.

الضفة الغربية وقطاع غزة- مقارنة مع السيناريو المتشائم

| ٢٠١١ | ٢٠١٠ | ٢٠٠٩ | ٢٠١١ | ٢٠١٠ | ٢٠٠٩ | ٢٠٠٨ | |
|---------------------------------------|-------|-------|-------------------|-------|-------|-------|---|
| السيناريو المتشائم | | | السيناريو الأساسي | | | Est. | |
| الإنتاج والاستثمار | | | | | | | |
| ٣,٠ | ٢,٥ | ٠,٠ | ٧,٥ | ٦,٥ | ٥,٠ | ٢,٠ | إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تغير في النسبة المئوية) |
| -٠,١ | -٠,٦ | -٣,١ | ٤,٣ | ٣,٣ | ١,٨ | -١,٢ | الاستثمار العام (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي). |
| ٢٢,٥ | ٢٢,٢ | ٢٠,٨ | ٢٥,٦ | ٢٤,٨ | ٣٢,٨ | ١٩,١ | تشكيل رأس المال الإجمالي (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي). |
| ٩,٠ | ٧,٦ | ٦,١ | ١٠,٣ | ٩,٨ | ١٧,٨ | ٤,٢ | رصيد الحساب الجاري (بما في ذلك الحوالات الرسمية) |
| (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) | | | | | | | |
| التمويل العام /١ | | | | | | | |
| الإيرادات /٢ | | | | | | | |
| ٢٤,٨ | ٢٤,٥ | ٢٤,٥ | ٢٦,٣ | ٢٦,١ | ٢٥,٨ | ٢٤,٢ | النفقات المتكررة وصافي الإقراض |
| ٤١,٢ | ٤٣,٠ | ٤٥,٩ | ٣٦,٣ | ٣٩,٤ | ٤٤,٠ | ٤٣,٦ | الرصيد المتكرر (قبل الدعم الخارجي) /٢ |
| -١٦,٤ | -١٨,٤ | -٢١,٤ | -١٠,٠ | -١٣,٣ | -١٨,٢ | -١٩,٤ | الرصيد المتكرر، أساس النقد (قبل الدعم الخارجي) /٢ |
| ١١,٢ | ١٤,٣ | ١٨,٧ | -١٠,٠ | -١٣,٣ | -١٨,٢ | -٢٥,١ | النفقات الرأسمالية |
| ٥,٢ | ٤,١ | ٢,٧ | ٠,٠ | ٠,٠ | ٠,٠ | -٦,٠ | تراكم النفقات متأخر الدفع |
| ٨,٧ | ٧,٢ | ٥,٧ | ١٠,٠ | ٩,٥ | ١٧,٥ | ٣,٩ | (بملايين الدولار الأمريكي) |
| ٥٩٠ | ٤٧٠ | ٣٥٠ | ٧٦٣ | ٦٦٣ | ١,١٠٣ | ٢٥١ | دعم الموازنة المتكررة الخارجي (بمليارات الدولار الأمريكي) |
| ٠,٨ | ٠,٩ | ١,٢ | ٠,٨ | ٠,٩ | ١,٢ | ١,٨ | إجمالي الدعم الخارجي، بما في ذلك ما يخص النفقات الرأسمالية. |
| ٢٠,٠ | ٢١,٦ | ٢٤,٥ | ٢٠,٠ | ٢٢,٨ | ٣٥,٧ | ٢٩,٦ | (بمليارات الدولار الأمريكي). |
| ١,٤ | ١,٤ | ١,٥ | ١,٥ | ١,٦ | ٢,٣ | ١,٩ | |
| (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) | | | | | | | |
| القطاع الخارجي. | | | | | | | |
| ١٢,٠ | ١٢,٣ | ١٢,٧ | ١٤,٠ | ١٣,٧ | ١٣,٢ | ١٣,١ | صادرات السلع والخدمات غير المنسوبة إلى عوامل الإنتاج. |
| ٧٥,٥ | ٧٧,٥ | ٧٧,٩ | ٧٥,٨ | ٧٦,٠ | ٨٦,٣ | ٧١,٦ | إستيراد السلع والخدمات غير المنسوبة إلى عوامل الإنتاج |
| -٢٦,٤ | -٢٧,١ | -٢٨,٢ | -٢٨,٠ | -٢٩,٣ | -٣٩,٧ | -٢٧,٢ | رصيد الحساب الجاري (باستثناء الحوالات الرسمية). |
| -٦,٥ | -٥,٥ | -٣,٨ | -٨,٠ | -٦,٥ | -٤,٠ | ٢,٤ | رصيد الحساب الجاري (بما في ذلك الحوالات الرسمية) |
| بنود المذكرة: | | | | | | | |
| ٣٠,٦ | ٢٧,٦ | ٢٥,٢ | ٢٢,٧ | ٢٢,٣ | ٢٣,٦ | ٢٣,٩ | معدل البطالة (متوسط نسبة قوى العمل) |

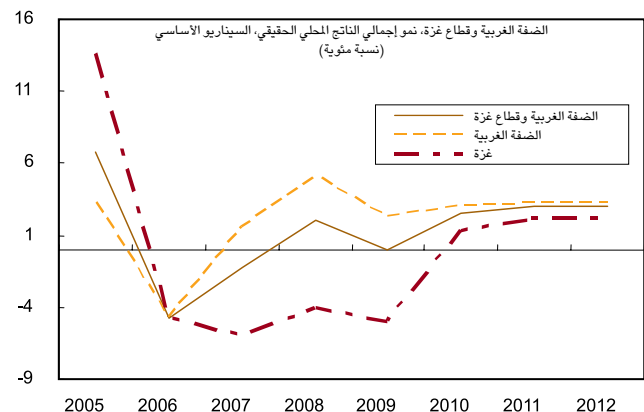
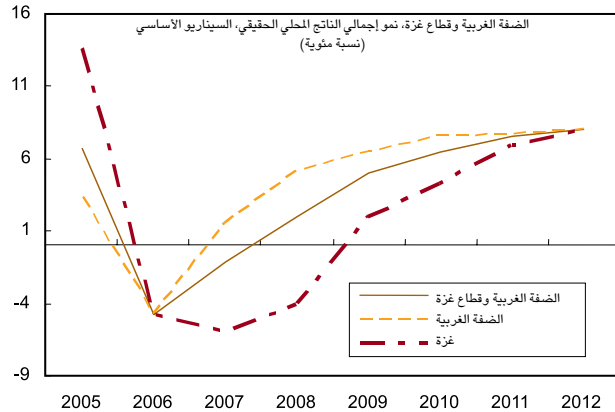
المصدر: السلطات الفلسطينية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي

/١ أساس الالتزام

/٢ بالنسبة لعام ٢٠٠٨، تستثني الإيرادات أرباح الأسهم الخاصة من صندوق الاستثمار الفلسطيني بقيمة ١٩٧ مليون دولار.

الضفة الغربية وقطاع غزة - مسار نحو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠١٢-٢٠٠٥

إن استمرار الحصار والقيود المفروضة على الحركة والعبور سيؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ، لا سيما في قطاع غزة.



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وتقديرات موظفي صندوق النقد الدولي